البحوث والدراسات

استنباط نموذج تخطيط إستراتيجي مكاني للمملكة العربية السعودية بتوظيف أسلوب دلفي

أ. د. أحمد جارالله الجار الله*
م. حسين علي الربح**

ملخص:

تكاتفت العديد من التخصصات العلمية في إبراز التخطيط الإستراتيجي المكاني؛ فكان نتاجاً مشتركاً لمفكرين في علوم الإدارة والتنظيم والتخطيط والإستراتيجية والجغرافيا والاقتصاد والبيئة. وأسهم هذا الاهتمام بانعكاس واضح في مجال التخطيط الحضري والإقليمي، تمثل في تغير اهتمامه التقليدي بالتركيز على تخطيط استخدامات الأرض إلى التركيز على التخطيط الإستراتيجي المكاني.

هدف هذه الدراسة هو اقتراح نموذج للتخطيط الإستراتيجي المكاني للمملكة العربية السعودية. وبمراجعة العديد من الدراسات السابقة اتضح أن هناك قلة في الدراسات المحلية والعربية التي تناولت موضوع التخطيط الإستراتيجي المكاني. مكنت المراجعة التفصيلية للأدبيات من تمييز عدد من جوانب تؤدي دوراً مهماً في التخطيط الإستراتيجي المكاني، أهمها الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي أُستشف منها تعريف شامل للتخطيط الإستراتيجي المكاني.

وظفت الدراسة الأسلوب الوصفي المسحي باستخدام منهج دلفي لاستطلاع آراء خبراء التخطيط الإستراتيجي المكاني. وبتوظيف مقاييس الإحصاء الوصفي اتضح أن هناك تجانساً كبيراً بين آراء خبراء التخطيط المكاني حول الجوانب المستشفة المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي المكاني.

* أستاذ بقسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الدمام، المملكة العربية السعودية.

** مهندس مرشح لدرجة الدكتوراه بقسم التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة الدمام، المملكة العربية السعودية.

على ضوء ذلك تم تصنيف الاعتبارات التخطيطية المستشفة منها إلى ثلاثة مستويات، بحسب أهميتها للتخطيط الإستراتيجي المكاني.

استناداً إلى كل ما سبق توصلت الدراسة إلى عشرة جوانب، تشمل اثنين وثلاثين اعتباراً، تم توظيفها في صياغة نموذج للتخطيط الإستراتيجي المكاني في المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

استُخدم لفظ الإستراتيجية منذ عدة قرون في العمليات الحربية، وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمة "إستراتيجوس" وتعني فن القيادة، ومن ثم انتقل مفهوم الإستراتيجية إلى مجال الأعمال في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، عندما دعا الرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون في عام ١٩٦٥م إلى تطبيق نظام التخطيط الإستراتيجي في جميع الأجهزة الفيدرالية للحكومة الأمريكية، قبل نهاية الستينيات من القرن الماضي عبر التخطيط الإستراتيجي حدود الولايات المتحدة إلى أوروبا، ثم إلى بعض الدول النامية، وأهم تلك الدول ماليزيا؛ حيث تركز اهتمام المفكرين والباحثين على التخطيط الإستراتيجي المكاني، فكان محل اهتمام الجهات العامة والخاصة على المستويات: العالمي والقاري والإقليمي والمحلي.

وتكاتفت العديد من التخصصات العلمية في إبراز التخطيط الإستراتيجي المكاني، فكان نتاجاً مشتركاً لمفكرين في علوم الإدارة والتنظيم والتخطيط والإستراتيجية والجغرافيا والاقتصاد والبيئة. وكان لهذا الاهتمام انعكاس واضح في مجال التخطيط الحضري والإقليمي، تمثل في تغير اهتمامه التقليدي بالتركيز على تخطيط استخدامات الأرض إلى التركيز على التخطيط الإستراتيجي المكاني، وقد ظهر هذا الاهتمام في أدبياته وتطبيقاته بشكل مكثف منذ بداية الألفية الثالثة.

هدف الدراسة:

اقتراح نموذج للتخطيط الإستراتيجي المكاني للمملكة العربية السعودية، وسيتحقق هذا الهدف عن طريق تحقيق المهام التالية:

١ – صياغة إطار نظري للتخطيط الإستراتيجي المكاني من خلال مراجعة تفصيلية للأُطُر النظرية والدراسات السابقة بعقد مقارنة بين التخطيط الإستراتيجي المكاني وتخطيط استخدامات الأراضي.

٢ – تحديد آراء خبراء التخطيط في الجوانب التي يتميز بها التخطيط الإستراتيجي المكاني، المستشفة من المقارنة السابقة.

٣ – صياغة نموذج للتخطيط الإستراتيجي المكاني للمملكة العربية السعودية.

المفاهيم النظرية:

يطلق لفظ الإستراتيجية على الأهداف المحددة ووضع البدائل ومقارنة التكاليف والفوائد المرتبطة بها وتقييمها، ثم اختيار البديل الإستراتيجي الأفضل ووضعه في برنامج زمني قابل للتنفيذ. (عبيدات، ٢٠٠٥).

كما يمكن للإستراتيجية أن تتخذ أكثر من صورة؛ حيث إنها – كموقف – تكون وسيلة لوضع مؤسسة في بيئة معينة، ومن ثم تصبح الإستراتيجية قوى موازنة أو عملية وفاق بين المؤسسة والبيئة؛ أي بين المضمون الداخلي والمضمون الخارجي. في حين نجد أن تعريف الإستراتيجية – كمنظور – يوحي بأن محتواها لا يتضمن مجرد اختيار موقف ولكنها أسلوب متأصل للنظرة إلى العالم، ومن هذا المنطلق فإن الإستراتيجية بالنسبة إلى مؤسسة هي بمنزلة الشخصية بالنسبة إلى فرد من الناس، والأهم أن الإستراتيجية ما هي إلا منظور يشارك فيه كل أعضاء المؤسسة من خلال نواياهم وأفعالهم؛ وهو ما يستنتج منه أن الإستراتيجية في هذا المضمون تعني الولوج في عالم العقل الجماعي؛ حيث يتوحد الأفراد من خلال التفكير أو السلوك المتجانس (جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٧).

بينما عُرف **التخطيط الإستراتيجي** بأنه خطط وأنشطة المنظمة التي تم وضعها بطريقة تضمن إيجاد درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها، وبين الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وكفاءة عالية؛ فالإستراتيجية تصف طرق تحقيق المنظمة لأهدافها مع الأخذ في الاعتبار التهديدات والفرص

والموارد والإمكانات الحالية لهذه المنظمة، وهذا المفهوم يشمل ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر بدرجة كبيرة على الإستراتيجية، هي:

١ – البيئة الخارجية ومتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

٢ – الموارد والإمكانات الداخلية، خاصة ما يتعلق بالهيكل التنظيمي والقيادة والقوة والقيم.

٣ – الأهداف التي تحددها المنظمة وتسعى لإنجازها ضمن إطار زمني محدد. (حبتور، ٢٠٠٤).

ويُعرف **التخطيط الإستراتيجي** أيضاً على أنه وضع إستراتيجية للتخطيط المكاني، تتطلب الإحاطة بالأحوال القائمة والمتطلبات الحاضرة والمتوقعة للمشروع وتعرف المؤثرات الداخلية والخارجية مع تحديد الرؤية المستقبلية بوضوح ووضع أهداف مرحلية وتطلعات طويلة المدى بناءً على تلك الرؤية، بالإضافة إلى مشاركة أصحاب المصالح في المشاريع التطويرية من مختلف الشرائح الاجتماعية. (القحطاني، ٢٠١٠).

ويصف مارك جونز وريتشارد وليم (٢٠٠١) Jones & Richard Williams Mark التخطيط المكاني بأنه يهتم بمجموعة من المنظمات العامة ويتعلق بالآليات والسياسات والعمليات المؤسسية في مستويات وأبعاد مختلفة، تؤثر في مستقبل الموارد واستخدامات الأراضي.

وفي دراسة شاملة لمنظمة الأمم المتحدة (٢٠٠٨) وضحت أن التخطيط الإستراتيجي المكاني، يتميز بعدة فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية؛ مما يحقق طابع الاستدامة بالمنظور العام؛ حيث إن من فوائد التخطيط الإستراتيجي **الاقتصادية**، أنه يسعى إلى:

- توفير المزيد من الاستقرار والثقة للاستثمار.
- تحديد المواقع المناسبة من الأراضي للتنمية الاقتصادية.
- تعزيز جودة البيئة في كل من المناطق الحضرية والريفية، التي يمكن أن تهيئ فرصاً أكثر ملاءمة للاستثمار والتنمية.

- اتخاذ القرارات بطريقة أكثر كفاءة واتساقاً.

بينما ذكرت منظمة الأمم المتحدة أن فوائد التخطيط الإستراتيجي المكاني **الاجتماعية**، هي:

- وضع السياسات بناءً على احتياجات المجتمع المحلية.
- التوزيع العادل للخدمات والمرافق؛ مما يؤدي إلى سهولة الوصول لجميع السكان.
- التشجيع على إعادة استخدام الأراضي الشاغرة والمهجورة، ولا سيما إذا كان له تأثير سلبي على نوعية الحياة والتنمية الاقتصادية المحتملة.

في حين تركزت فوائد التخطيط الإستراتيجي المكاني **البيئية** في:

- أهمية المحافظة على البيئة والأصول التاريخية والثقافية.
- معالجة المخاطر البيئية المحتملة، مثل جودة الهواء، والفيضانات.
- حماية وتعزيز مجالات للاستجمام والتراث الطبيعي.
- تشجيع كفاءة استخدام الطاقة المتجددة غير الضارة في التخطيط وعملية التنمية.

الدراسات التطبيقية:

نظراً لأهمية دراسة التخطيط الإستراتيجي المكاني فإن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع هي محور اهتمام كثير من الباحثين، والهدف من مراجعة الدراسات السابقة هو تسليط الضوء على الجوانب المهمة والمدروسة في التخطيط الإستراتيجي المكاني وتوضيح ما يتميز به عن تخطيط استخدامات الأراضي، من أجل صياغة نموذج عملي للتخطيط الإستراتيجي المكاني يمكن تطبيقه بالمملكة العربية السعودية.

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى – الدراسات العالمية:

هناك العديد من الدراسات العالمية التي ركزت على التخطيط الإستراتيجي المكاني، وبينت أوجه الاختلاف بينه وبين تخطيط استخدامات الأراضي في كثيرٍ

من المتغيرات التي تشمل كثيراً من الجوانب، منها: الأهداف والغايات، الإطار التنظيمي، الشكل، المنهجية، الحدود، طرق القياس، المراحل، المخرجات النهائية والتنفيذ. ومن تلك الدراسات العالمية:

دراسة البريشتس (Albrechts, 2004): تناولت وظائف التخطيط الإستراتيجي المكاني الذي يقوم بتوجيه العديد من الأنشطة والتنسيق بين مختلف القطاعات والجهات التي تشترك فيها. كما وضحت الدراسة أن التخطيط الإستراتيجي هو مجموعة من المفاهيم والإجراءات والأدوات المتصلة بالقضايا الإستراتيجية المحددة، في حين يعد تخطيط استخدامات الأراضي أداة مفردة تركز على المناطق الحضرية بناءً على الناحية الوظيفية، وغالباً ما يعنى بالمستوى المحلي.

دراسة آدمز وآخرين (Adams & others, 2007): تناولت سمات التخطيط الإستراتيجي المكاني؛ حيث وضحت الدراسة أنه منظور طويل المدى يتصف بالتركيز على الرؤية الإستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى التركيز على الأبعاد المكانية لمجموعة واسعة من سياسات القطاعات المختلفة من التنمية الاقتصادية والنقل وحماية البيئة.

كما تناولت الدراسة تخطيط استخدامات الأراضي، وبينت أن أهم سماته هي أنه منظور قصير المدى، كما أنه ذو بعد تنظيمي أكثر، ويفتقر إلى البعد الإستراتيجي، وغرضه الأساسي هو إزالة النزاع أو التضارب بين استخدام ألأراضي لإيجاد حالة متجانسة بين الاستخدامات.

دراسة وزارة البيئة في نيوزلندا (Ministry of Environment, 2007): تناولت التخطيط الإستراتيجي المكاني من جوانب عدة، فوضحت الغرض منه، وهو تشكيل التنمية المكانية من خلال تنسيق المخرجات المكانية لسياسات القطاعات المختلقة، وفي جانب الشكل فهو كإستراتيجية تهتم بتحديد القضايا الحرجة المكانية وتحديد النتائج المرجوة من التنمية المكانية ضمن منهج واضح وذي تصور مكاني لأهداف القطاعات المشاركة؛ مما يحقق أبعاداً مهمة في عملية

التنمية. أما في جانب المراحل والخطوات فإن التخطيط الإستراتيجي المكاني يمثل عملية مستمرة من استعراض السياسات والخطط وتوظيفها بالشكل المناسب؛ مما يسهم في نشر التنمية، إضافة إلى أن مراحله تتسم بالتعلم المتبادل وتقاسم المعلومات بين مختلف الجهات المشاركة في عملية التنمية؛ مما يساعد في تحقيق أهدافها الخاصة والمشتركة. أما في جانب المنهجية فإن التخطيط الإستراتيجي المكاني يساعد على فهم القضايا الحرجة في اتجاهات التنمية وفقاً للمتغيرات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وأثر عملية التنمية على الوضع البيئي. كما أنه يقوم بتحليل بدائل التنمية بالاعتماد على البعد الإستراتيجي كمدخل للتحليل، إضافة إلى أنه يساعد على إيجاد بدائل تنموية مستدامة من الناحية البيئية والإستراتيجية. وفي جانب المخرجات فإن التخطيط الإستراتيجي المكاني يسعى إلى التأثير على القرارات في القطاعات المشاركة من خلال بناء صورة مشتركة للإستراتيجية ومجموعة من الحوافز والآليات ناتجة من التعاون والمشاركة، بما في ذلك استخدام الأراضي وتنظيم الخطط والسياسات.

وتناولت الدراسة تخطيط استخدامات الأراضي في الجوانب نفسها، فوضحت أن الغرض منه هو تنظيم استخدام الأراضي والتنمية من خلال تعيين مجالات التنمية وتطبيق معايير الأداء، أما بالنسبة إلى الشكل فهو جدولة السياسات والقواعد لتنظيم استخدام الأراضي لمنطقة إدارية. وفي جانب المراحل والخطوات فإن تخطيط استخدامات الأراضي كعملية منفصلة غير متصلة تساعد السلطة المحلية على تعزيز الاهتمامات محلياً. أما في جانب المنهجية فإن تخطيط استخدامات الأراضي لا يتغير بتغير الظروف الطارئة أو وفق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وإنما ينفذ كما رُسم دون أي تغيير. وفي جانب المخرجات فإن تخطيط استخدامات الأراضي يسعى إلى التحكم في نشاط استخدام الأراضي من خلال تنظيمات إلزامية تتوافق مع المخطط الهيكلي لتحقيق التجانس في الاستخدام.

دراسة غالنت وآخرين (Gallent & others, 2008): تناولت التخطيط

الإستراتيجي المكاني من عدة جوانب؛ ففي جانب الإطار التخطيطي فهو ذو نطاق واسع، ويضم مجموعة مختلفة من الشركاء، وله دور بارز وفعال في ما يتعلق بإستراتيجيات المجتمع. أما بالنسبة إلى الحدود فإن التخطيط الإستراتيجي المكاني يغطي مساحات كبيرة، يصعب تعريفها ولا تتضح إلا فيما بعد، أما من ناحية الترتيبات المؤسسية فإنه نهج تعاوني مع مجموعة من الجهات والإدارات المعنية في إعداد الإستراتيجيات المكانية، يتسم بطابع الشراكة والمشاركة، كما أنه ذو تخطيط مركزي يقوم فيه المخططون بصورة مشتركة من حيث الإستراتيجيات ووضع السياسات، في حين تكون غاياته متنوعة وتسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بينما في جانب التسلسل فإن التخطيط الإستراتيجي المكاني في الشكل العام يتفق مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية، وفي جانب المخرجات فإن التخطيط الإستراتيجي المكاني يركز على نتائج واسعة تحددها الشراكة الإستراتيجية المحلية التي تشمل التنمية المستدامة بدلاً من مخرجات التخطيط التقليدية.

وتناولت الدراسة تخطيط استخدامات الأراضي في الجوانب نفسها؛ ففي جانب الإطار التخطيطي فإن تخطيط استخدامات الأراضي ذو نطاق ضيق يسعى إلى التحكم باستخدام الأراضي، وبالنسبة إلى الحدود فإنه ذو حدود بسيطة ومألوفة، أما من ناحية الترتيبات المؤسسية فإن تخطيط استخدامات الأراضي يقوم على منهج فردي يرتكز على السلطة المحلية ويكون محدود التأثير في سياسات معينة، بينما تركز غاياته دائماً على الربط والتجانس في الاستخدام. وفي جانب التسلسل فإن تخطيط استخدامات الأراضي مرتبط بالمخطط الهيكلي الذي يمثل إطاره العام. أما في جانب المخرجات فإن تخطيط استخدامات الأراضي يركز على تخصيص الأراضي وما يتم تنفيذه وفقاً للمخطط العام.

دراسة دابنيت (Dabinett, 2009): تناولت أهداف التخطيط الإستراتيجي المكاني الذي يسعى إلى تعزيز التنمية المتوازنة، إضافة إلى تعزيز نهج شمولي قائم على المكان، يغطي مختلف القطاعات والجهات ويساعد على إظهار الهوية

المكانية للأقاليم، ويوفر فرصة لتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات والأجهزة الحكومية رأسياً وأفقياً.

وذكر دابنيت أن أبرز سمات تخطيط استخدامات الأراضي هي أنها ليست طويلة المدى كالتخطيط الإستراتيجي المكاني وإنما قصيرة المدى، إضافة إلى ضعفها في الجوانب المتعلقة بالتحليل والمناقشة. كما أن تخطيط استخدامات الأراضي يعتمد على توزيع الأراضي بناءً على الاستخدام؛ وذلك لتحقيق حالة من التوازن في الاستخدامات وفقاً للأنظمة والقوانين الموجودة.

دراسة المندنجر وهوتون (Allmendinger & Haughton, 2010): تناولت سمات التخطيط الإستراتيجي المكاني؛ حيث ذكرت أنه يتم ضمن عملية متقنة، وهو ذو خطوات تكتيكية وقانونية أوسع لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي، كما أنه وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط المكاني يعطي التعبير الجغرافي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع.

ووضحت الدراسة أن تخطيط استخدامات الأراضي أقل توسعاً في العملية التخطيطية من التخطيط الإستراتيجي المكاني ويقتصر دوره الأساسي على تنظيم استخدامات الأراضي، كما أن تخطيط استخدامات الأراضي يقدم رؤية مستقبلية محدودة لاحتمالات التنمية في الأحياء، وذكرت الدراسة أيضاً أن تخطيط استخدامات الأراضي يأتي في إطار التسلسل الهرمي للتخطيط المكاني كأداة لإيجاد توازن في التوزيع.

دراسة أولسن (Olesen, 2011): تناولت خصائص التخطيط الإستراتيجي المكاني؛ حيث وضحت الدراسة أنه رؤى ملهمة تم إعدادها من خلال عمليات تعاونية بين مختلف الجهات والقطاعات. كما أنها تتفق مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية بوجه عام، وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة.

ووضحت الدراسة أن خصائص تخطيط استخدامات الأراضي هي أنه يعد

على المستوى المحلي ومن خلال الأجهزة الرقابية، ويمتثل دائماً لمستوى أعلى يعرف بالمخطط الهيكلي، وتقتصر رؤيته المستقبلية على التنمية في الأحياء فقط.

دراسة بوسدوري (Bussadori, 2011): تناولت سمات التخطيط الإستراتيجي المكاني، وأشارت إلى أنه يأتي بشكل تنمية مستدامة ذات طابع إستراتيجي شامل أكثر من التخطيط لاستخدامات الأراضي، كما أنه يغطي مساحات كبيرة تتسم بالشمولية بين مختلف المناطق؛ مما يؤدي إلى تعزيز التعاون واستمرارية المشاركة المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يؤكد حماية المواقع الطبيعية والاهتمام بالبيئة.

ووضحت الدراسة أن تخطيط استخدامات الأراضي أقل في الرؤية الإستراتيجية، ويمتثل لما ورد في المخطط الهيكلي، بالإضافة إلى أنه يفتقر إلى صفة التعاون بين مختلف الجهات والإدارات ذات العلاقة.

المجموعة الثانية – الدراسات العربية:

هناك قلة في الدراسات العربية التي ركزت على التخطيط الإستراتيجي المكاني مقارنة بالدراسات والتجارب العالمية؛ حيث تناولت الدراسات العربية التخطيط الإستراتيجي المكاني وتخطيط استخدامات الأراضي في جوانب تقتصر على الأهداف والغايات أو السمات العامة. ومن تلك الدراسات:

دراسة (ادريخ، ٢٠٠٥): تناولت أهداف التخطيط الإستراتيجي المكاني وغاياته؛ فقد وضحت أن أهدافه تسعى إلى تحقيق عدة جوانب، منها: التوازن مع الطبيعة؛ بحيث تدعم نشاطات التنمية واستعمالات الأراضي والنظم البيئية وتحترم وتحمي التنوع الحيوي البيئي، إضافة إلى تحقيق اقتصاد معتمد على المكان؛ فلا يتسبب باستهلاك المصادر الطبيعية. كما أن التخطيط الإستراتيجي المكاني يسعى إلى تحقيق المساواة وإيجاد حالة من التساوي في الوصول إلى المصادر الاقتصادية والاجتماعية.

ووضحت الدراسة أن تخطيط استخدامات الأراضي يسعى إلى تنظيم

استخدامات الأراضي بهدف إيجاد حالة من التوازن بين الاستخدامات وإزالة التعارض. بالإضافة إلى الارتباط والتوافق مع المخطط الهيكلي الذي يمثل الإطار العام لاستخدامات الأراضي. كما أن تخطيط استخدامات الأراضي يمثل تصوراً قصير المدى للمدن واتجاه التنمية.

دراسة (جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٧): تناولت غايات التخطيط الإستراتيجي المكاني، وأوضحت أنه يسعى إلى تحقيق أهداف عدة؛ منها أنه يرمي – بوجه عام – إلى: إنعاش التنمية الاقتصادية المكانية للحد من الفقر وللإفساح للمزيد من فرص العمل وتوليد الدخل، والبحث عن أنماط نمو جغرافي مستدام تكون أقل استهلاكاً للطاقة. إضافة إلى التوزيع المتوازن للسكان والخدمات على مستوى المناطق والأقاليم ودمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عمليات اتخاذ القرار.

المجموعة الثالثة – الدراسات المحلية:

هناك عدد من الدراسات المحلية التي تناولت جانب التنمية المتوازنة، الذي يمثل أحد أهداف التخطيط الإستراتيجي المكاني. لكن هذه الدراسات تفتقر إلى العديد من جوانب التخطيط الإستراتيجي المكاني، ومن تلك الدراسات:

دراسة الهذلول والسيد (٢٠٠١): تناولت حركة المدن الجديدة في المملكة العربية السعودية ووضحت دوافعها المتعددة التي ارتبطت بالسياسة العامة للدولة. كما وضحت أن طبيعة هذه المدن تغيرت وفقاً للمتغيرات التي طرأت على أولويات مراحل التنمية. إلا أن الهدف الضمني ظل واضحاً مع اختلاف مراحل التنمية، وهو انتشار المركز للسكان والأنشطة الاقتصادية على الحيز المكاني الوطني. ومن ثم اسُتخدِمت المدن الجديدة في إعمار المساحات الشاسعة وتوطين السكان وتشجيع النمو الاقتصادي في مختلف الأقاليم بهدف تحقيق التنمية المتوازنة. كما تناولت الدراسة دور المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق نمط متوازن للتنمية العمرانية على الحيز المكاني.

دراسة اليوسف والنفاعي (٢٠٠٣): تناولت جوانب عديدة متعلقة بالتنمية المتوازنة؛ حيث ركزت الدراسة على جانبين، لهما أثر واضح في الحد من التباين الإقليمي، هما: الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع المكاني للتنمية لتحقيق حالة التوازن. ودعت الدراسة إلى تبني نهج أو نموذج تخطيطي غير تقليدي يساعد على تحقيق معدلات تنموية متقدمة وفقاً للمقومات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية.

دراسة العقيلي (٢٠٠٩): تناولت التنمية الإقليمية في المملكة وأهمية محاورها في العملية التنموية؛ حيث أشارت إلى أن محاور التنمية تؤدي دوراً مهماً لنشر التنمية على الحيز المكاني للمملكة؛ حيث إن محاور التنمية تكون أكثر شمولية من المراكز في نشر التنمية وتحقيقها في وقت أقل، وتمثل محاور التنمية التجمعات السكانية على الحيز المكاني وربطها بطرق مواصلات تتوافر بها المرافق والخدمات والأنشطة الاقتصادية يمكن أن يتفاعل بعضها مع بعض، وتتحقق بذلك التنمية المستدامة.

دراسة الغامدي (٢٠١٢): تناولت عدة جوانب مرتبطة بالتنمية الإقليمية المتوازنة؛ حيث أوضحت أن التوزيع الإقليمي للمدن في المملكة يخضع لمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية، كما ذكرت الدراسة أن هناك تبايناً في التوزيع الإقليمي للمدن وسكانها.

دراسة (الجارالله والربح، ٢٠١٢): تميزت باهتمامها بالبعد المكاني في الخطط الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية؛ حيث تناولت أهداف التخطيط الإستراتيجي المكاني، ووضحت أن تلك الأهداف تتمثل في: تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر تقارباً في مستوى المعيشة والتقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة وتوطن الصناعة وتوزيع الخدمات، وتخفيض حدة البطالة، وتحسين مستوى الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لرفع معدل النمو، كما أنه يسعى لتحقيق التوازن الإقليمي؛ بحيث لا يكون هناك تأثيرات سلبية على نمو وتطور الأقاليم أو المناطق المجاورة كاستنزاف الإمكانات التنموية أو هدر

الموارد. بالإضافة إلى الارتقاء بمستويات التنمية في الأقاليم، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في الجوانب المهمة المرتبطة للارتقاء بمستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى التنمية المستدامة، ورفع مستوى الاستخدام النوعي والكمي في الأقاليم والتقليل من حركة الهجرة الداخلية للسكان بين الأقاليم، ولا سيما الهجرة من الريف إلى المدينة، وبذلك تقل ظاهرة ترييف المدينة من الانتشار.

خلاصة مراجعة الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة في تناولها للجوانب المهمة المرتبطة بكل من التخطيط الإستراتيجي المكاني وتخطيط استخدامات الأراضي؛ فقد ركزت في الآونة الأخيرة الأطر النظرية والدراسات على ضرورة تحويل التركيز من تخطيط استخدامات الأراضي إلى التخطيط الإستراتيجي المكاني. والجدول التالي يحتوي مقارنة تفصيلية لما توصلت إليه الدراسات السابقة من مميزات للتخطيط الإستراتيجي:

الجدول (١)

مقارنة تفصيلية بين التخطيط الإستراتيجي المكاني وتخطيط استخدامات الأراضي مستشفة من الدراسات السابقة

الدراسات	الجوانب التي تطرقت لها		
	السمات	التخطيط الإستراتيجي المكاني	تخطيط استخدامات الأراضي
البريشتس (Albrechts, 2004)	الوظائف	● توجيه العديد من الأنشطة والتنسيق بين مختلف القطاعات والجهات التي تشترك في تلك الأنشطة.	● أداة مفردة تركز على المناطق الحضرية بناءً على الناحية الوظيفية، وغالباً ما يعنى بالمستوى المحلي.
آدمز وآخرون (Adams & others, 2007)	النطاق الزماني والمكاني	● منظور طويل المدى يتصف بالتركيز على الرؤية الإستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة. ● يركز على الأبعاد المكانية لمجموعة واسعة من سياسات القطاعات المختلفة من التنمية الاقتصادية والنقل وحماية البيئة.	● منظور قصير المدى ذو بعد تنظيمي أكثر يفتقر إلى البعد الإستراتيجي. ● غرضه الأساسي هو إزالة النزاع أو التضارب بين استخدام الأراضي لإيجاد حالة متجانسة بين الاستخدامات.

تابع/ الجدول (١)
مقارنة تفصيلية بين التخطيط الإستراتيجي المكاني وتخطيط استخدامات الأراضي مستشفة من الدراسات السابقة

الدراسات	الجوانب التي تطرقت لها		
	السمات	التخطيط الإستراتيجي المكاني	تخطيط استخدامات الأراضي
وزارة البيئة نيوزلندا (Ministry of Environment, 2007)	الهدف الرئيسي	● تشكيل التنمية المكانية من خلال تنسيق المخرجات المكانية لسياسات القطاعات المختلفة.	● تنظيم استخدام الأراضي والتنمية من خلال تعيين مجالات التنمية وتطبيق معايير الأداء.
	الشكل والطابع العام	● إستراتيجية تهتم بتحديد القضايا الحرجة المكانية وتحديد النتائج المرجوة من التنمية المكانية ضمن منهج واضح وذي تصور مكاني لأهداف القطاعات المشاركة؛ مما يحقق أبعاداً مهمة في عملية التنمية.	● جدولة السياسات والقواعد لتنظيم استخدام الأراضي لمنطقة إدارية.
	المراحل والخطوات	● عملية مستمرة من استعراض السياسات والخطط وتوظيفها بالشكل المناسب؛ مما يسهم في نشر التنمية. ● مراحله تتسم بالتعلم المتبادل وتقاسم المعلومات بين مختلف الجهات المشاركة في عملية التنمية؛ مما يساعد في تحقيق أهدافها الخاصة والمشتركة.	● عملية منفصلة غير متصلة تساعد السلطة المحلية على تعزيز الاهتمامات محلياً.
	المنهجية	● يساعد على فهم القضايا الحرجة في اتجاهات التنمية وفقاً للمتغيرات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وأثر عملية التنمية على الوضع البيئي. ● تحليل بدائل التنمية بالاعتماد على البعد الإستراتيجي كمدخل للتحليل. ● يساعد على إيجاد بدائل تنموية مستدامة من الناحية البيئية والإستراتيجية.	● لا يتغير بتغير الظروف الطارئة أو وفق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وإنما ينفذ كما رُسِم دون أي تغيير.
	المخرجات	● يؤثر على القرارات في القطاعات المشاركة من خلال بناء صورة مشتركة للإستراتيجية ومجموعة من الحوافز والآليات ناتجة من التعاون والمشاركة، بما في ذلك استخدام الأراضي وتنظيم الخطط والسياسات.	● آليات تسعى إلى التحكم في نشاط استخدام الأراضي من خلال تنظيمات إلزامية تتوافق مع المخطط الهيكلي لتحقيق التجانس في الاستخدام.

تابع/ الجدول (١)
مقارنة تفصيلية بين التخطيط الإستراتيجي المكاني وتخطيط استخدامات الأراضي مستشفة من الدراسات السابقة

الدراسات	الجوانب التي تطرقت لها		
	السمات	التخطيط الإستراتيجي المكاني	تخطيط استخدامات الأراضي
غالنت وآخرون (Gallant & others, 2008)	الإطار التخطيطي	● ذو نطاق واسع، ويضم مجموعة مختلفة من الشركاء، وله دور بارز وفعال في ما يتعلق بإستراتيجيات المجتمع.	● ذو نطاق ضيق يسعى إلى التحكم في استخدام الأراضي.
	الحدود	● يغطي مساحات كبيرة يصعب تعريفها ولا تتضح إلا فيما بعد.	● ذو حدود بسيطة ومألوفة.
	الترتيبات المؤسسية	● نهج تعاوني مع مجموعة من الجهات والإدارات المعنية في إعداد الإستراتيجيات المكانية، يتسم بطابع الشراكة والمشاركة. ●ذو تخطيط مركزي يقوم فيه المخططون بصورة مشتركة من حيث الإستراتيجيات ووضع السياسات.	● يقوم على منهج فردي يرتكز على السلطة المحلية، ويكون محدود التأثير في سياسات معينة.
	الغايات	● ذو غايات متنوعة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.	● دائماً يركز على الربط والتجانس في الاستخدام.
	التسلسل	● يتفق في الشكل العام مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية.	مرتبط بالمخطط الهيكلي الذي يمثل إطاره العام.
	المخرجات	●يركز على نتائج واسعة تحددها الشراكة الإستراتيجية المحلية التي تشمل التنمية المستدامة بدلاً من المخرجات التقليدية.	● يركز على تخصيص الأراضي وما يتم تنفيذه وفقاً للمخطط العام.
دابنيت (Dabinett, 2009)	الغايات	● يسعى إلى تعزيز التنمية المتوازنة إضافة إلى تعزيز نهج شمولي قائم على المكان يغطي مختلف القطاعات والجهات. ● يساعد على إظهار الهوية المكانية للأقاليم، ويوفر فرصة لتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات والأجهزة الحكومية رأسياً وافقياً.	● يعتمد على توزيع الأراضي بناءً على الاستخدام؛ وذلك لتحقيق حالة من التوازن في الاستخدامات وفقاً للأنظمة والقوانين الموجودة.
المندنجر وهوتون (Allmendinger & Haughton, 2010)	الخصائص	● يتم ضمن عملية متقنة وذات خطوات تكتيكية وقانونية أوسع لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي. ● وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة. ● يعطي التعبير الجغرافي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع.	● أقل توسعاً في العملية التخطيطية من التخطيط الإستراتيجي المكاني. ● يقتصر دوره الأساسي على تنظيم استخدامات الأراضي. ● يقدم رؤية مستقبلية محدودة لاحتمالات التنمية في الأحياء. ● يأتي في إطار التسلسل الهرمي للتخطيط المكاني كأداة لإيجاد توازن في التوزيع.

تابع/ الجدول (١)
مقارنة تفصيلية بين التخطيط الإستراتيجي المكاني وتخطيط استخدامات الأراضي مستشفة من الدراسات السابقة

الدراسات	الجوانب التي تطرقت لها		
	السمات	التخطيط الإستراتيجي المكاني	تخطيط استخدامات الأراضي
أولسن (Olesen, 2011)	الخصائص	● رؤى ملهمة تم إعدادها من خلال عمليات تعاونية بين مختلف الجهات والقطاعات. ● تتفق مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية بوجه عام، وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة.	● يعد على المستوى المحلي ومن خلال الأجهزة الرقابية. ● يتبع دائماً المخطط الهيكلي الذي يعتبر الإطار العام لهذا النوع من التخطيط. ● تقتصر رؤيته المستقبلية للتنمية في الأحياء فقط.
بوسدوري (Bussadori, 2011)	الخصائص	● يأتي بشكل تنمية مستدامة ذات طابع إستراتيجي شامل أكثر من التخطيط لاستخدام الأراضي. ● يغطي مساحات كبيرة تتسم بالشمولية بين مختلف المناطق؛ مما يؤدي إلى تعزيز التعاون واستمرارية المشاركة المحلية والإقليمية. ● يؤكد حماية المواقع الطبيعية والاهتمام بالبيئة.	● أقل في الرؤية الإستراتيجية. ● يمتثل لما ورد في المخطط الهيكلي. ● يفتقر إلى صفة التعاون بين مختلف الجهات والإدارات ذات العلاقة.
(ادريخ، ٢٠٠٥)	الأهداف والغايات	تسعى إلى تحقيق عدة جوانب، منها: ● تحقيق التوازن مع الطبيعة بحيث تدعم نشاطات التنمية واستعمالات الأراضي والنظم البيئية وتحترم وتحمي التنوع الحيوي البيئي. ● تحقيق اقتصاد معتمد على المكان؛ فلا يتسبب باستهلاك المصادر الطبيعية. ● تحقيق المساواة وإيجاد حالة من التساوي في الوصول إلى المصادر الاقتصادية والاجتماعية.	● يسعى إلى تنظيم استخدامات الأراضي بهدف إيجاد حالة من التوازن بين الاستخدامات وإزالة التعارض. ● الارتباط والتوافق مع المخطط الهيكلي، الذي يمثل الإطار العام لاستخدامات الأراضي.
(جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٧)	الغايات	● إنعاش التنمية الاقتصادية المكانية للحد من الفقر وللإفساح لمزيد من فرص العمل وتوليد الدخل. ● البحث عن أنماط نمو جغرافي مستدام تكون أقل استهلاكاً للطاقة. ● التوزيع المتوازن للسكان والخدمات على مستوى المناطق والأقاليم ودمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عمليات اتخاذ القرار.	

تابع/ الجدول (١)
مقارنة تفصيلية بين التخطيط الإستراتيجي المكاني وتخطيط استخدامات الأراضي مستشفة من الدراسات السابقة

الدراسات	الجوانب التي تطرقت لها		
	السمات	التخطيط الإستراتيجي المكاني	تخطيط استخدامات الأراضي
(الجارالله والربح، ٢٠١٢)	الأهداف	● تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر تقارباً في مستوى المعيشة والتقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة وتوطين الصناعة وتوزيع الخدمات، وتخفيض حدة البطالة، وتحسين مستوى الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لرفع معدل النمو. ● تحقيق التوازن الإقليمي؛ بحيث لا يكون هناك تأثيرات سلبية على نمو وتطور الأقاليم أو المناطق المجاورة كاستنزاف الإمكانات التنموية أو هدر الموارد. ● الارتقاء بمستويات التنمية في الأقاليم، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في الجوانب المهمة المرتبطة بالارتقاء بمستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى التنمية المستدامة.	

يتضح من الجدول السابق أن التخطيط الإستراتيجي المكاني يتميز على تخطيط استخدامات الأراضي بعدة نقاط، أهمها مايأتي:

- طويل المدى، ويتصف بالتركيز على الرؤية الإستراتيجية، وإشراك أصحاب المصلحة.
- يركز على الأبعاد المكانية لمجموعة واسعة من سياسات القطاعات المختلفة من التنمية الاقتصادية والنقل وحماية البيئة.
- يهتم بتحديد القضايا الحرجة المكانية وتحديد النتائج المرجوة من التنمية المكانية ضمن منهج واضح وذي تصور مكاني لأهداف

القطاعات المشاركة؛ مما يحقق أبعاداً مهمة في عملية التنمية.

- يساعد على تحليل بدائل التنمية بالاعتماد على البعد الإستراتيجي كمدخل للتحليل، إضافة إلى أنه يساعد على إيجاد بدائل تنموية مستدامة من الناحية البيئية والإستراتيجية.
- يؤثر على القرارات في القطاعات المشاركة من خلال بناء صورة مشتركة للإستراتيجية ومجموعة من الحوافز والآليات، ناتجة من التعاون والمشاركة، بما في ذلك استخدام الأراضي وتنظيم الخطط والسياسات.
- يساعد على إظهار الهوية المكانية للأقاليم، ويوفر فرصة لتحسين التنسيق بين مختلف قطاعات والأجهزة الحكومية رأسياً وأفقياً.
- نهج تعاوني مع مجموعة من الجهات والإدارات المعنية في إعداد الإستراتيجيات المكانية، يتسم بطابع الشراكة والمشاركة.
- يركز على التنمية المستدامة الشاملة؛ فيؤكد حماية المواقع الطبيعية والاهتمام بالبيئة.
- يسعى إلى تحقيق التوازن الإقليمي؛ بحيث لا يكون هناك تأثيرات سلبية على نمو وتطور الأقاليم أو المناطق المجاورة كاستنزاف الإمكانات التنموية أو هدر الموارد.
- يحقق الارتقاء بمستويات التنمية في الأقاليم، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في الجوانب المهمة المرتبطة بالارتقاء بمستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى التنمية المستدامة.

هذه الجوانب باعتباراتها ستشكل إطاراً نظرياً لسمات التخطيط الإستراتيجي المكاني الذي سوف يوظف في الدراسة الحالية، وكذلك في بناء أداتها (استبانة خبراء التخطيط). من الملخص السابق لجوانب التخطيط الإستراتيجي المكاني واعتباراته (الإطار النظري المستشف)، يمكن تعريف التخطيط الإستراتيجي المكاني على النحو الآتي:

منظور بعيد المدى يركز على الحيز المكاني بجميع مستوياته: المحلية والإقليمية والوطنية برُؤى إستراتيجية شاملة للقضايا المهمة والحرجة من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمنهجية واضحة يشترك في وضعها أصحاب المصلحة بهدف الوصول إلى تنمية مكانية مستدامة.

أخيراً، توضح مراجعة الدراسات السابقة أن المكتبة العربية تفتقر بوضوح إلى الدراسات المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي المكاني، وهذا أيضاً ما أشارت إليه دراسة الباحثين الجاراللە والربح (٢٠١٣)، وهو يستدعي القيام بدراسة علمية تفصيلية تعنى بالتخطيط الإستراتيجي المكاني بالدرجة الأولى، وهذا ما ترمي إليه الدراسة الحالية.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سيُتبع المنهج الوصفي المسحي باستخدام أسلوب دلفي. ويعرف المنهج الوصفي المسحي بأنه ذلك النوع من البحوث الذي يتم بوساطة استجواب جميع أفراد المجتمع أو عينة منهم؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب، ولهذا يختلف البحث الوصفي المسحي عن بقية البحوث. (العساف، ٢٠١٠).

ويذكر العساف أيضاً أن البحث الوصفي المسحي يطبق لتحقيق واحد أو أكثر من الأغراض التالية:

- معرفة بعض الحقائق التفصيلية عن واقع الظاهرة المدروسة؛ مما يُمكن الباحث من تقديم وصف شامل وتشخيص دقيق لذلك الواقع.
- تحديد المشكلات أو تقديم أدلة لتبرهن على سلوكيات واقعية وأوضاع راهنة.
- إجراء مقارنات بين واقعين أو أكثر.
- إصدار أحكام تقويمية على واقع معين.
- تحليل تجارب معينة بهدف الاستفادة منها عند اتخاذ قرار بشأن أمور مشابهة لها.

وحيث إن أسلوب دلفي Delphi يعتبر حجر الزاوية لبحوث المستقبليات Cornerstone of Futures Research، وبأنه الأسلوب الأكثر استخداماً في التوقع للمستقبل (Ono and Wedemeyer, 1994; p. 289)؛ فهو الأنسب لتحقيق هدف الدراسة الحالية.

استخدم أسلوب دلفي أولاً في الخمسينيات من القرن الماضي، لأغراض عسكرية من قبل القوات الأمريكية (Godet, 1991)، ولكن تطبيقاته انتشرت في مجالات أخرى عديدة، منها الصحة والتعليم والاقتصاد والتطور التقني والتسويق والسياحة والتخطيط الإستراتيجي المكاني. ويعتمد أسلوب دلفي في توقعه للمستقبل على مايتنبأ به مجموعة من الأشخاص المنشغلين بالمجال محل البحث، أو ما يطلق عليهم مصطلح "الخبراء Experts"؛ وذلك بأن توجه لهم مجموعة من الأسئلة بصيغة مسحية متكررة Iterative Survey، غالباً من خلال استبانات، حتى يتم التوصل إلى التقاء في الآراء Convergence of Opinions. ويُلجأ إلى استخدام أسلوب دلفي غالباً في الحالات التي يتحتم فيها تحصيل المعلومات من خلال الآراء (Okoli and Pawlowski, 2004)، وهو يفترض أن من يتم استشارتهم هم خبراء فعلاً؛ أي قادرون على الإجابة عن الأسئلة، وأن الرأي الجماعي أفضل من محصلة الآراء الفردية (Godet, 1991)، كما أنه يقوم على إستراتيجية استقلالية آراء الخبراء وإخفاء هوياتهم بعضهم عن بعض؛ حرصاً على رفع درجة الحيادية (Armstrong and Brodie, 1999).

وبصفته أسلوباً بحثياً مسحياً ذا طبيعة خاصة، فقد قارن أوكولو وزميله بولوسكي (Okoli and Pawlowski, 2004) بين أسلوب دلفي والأسلوب المسحي التقليدي، وكشفا عن أن بحوث دلفي تتطلب تعايش الباحث مع البحث ومع المجموعة المبحوثة لفترة أطول، كما أن على الباحث أن يقوم بأدوار تنسيقية أكبر من الأدوار التي يقوم بها باحث المسح التقليدي، إضافة إلى أن بحوث دلفي لاتخضع لمعايير العينة الإحصائية التي تخضع لها المسوح التقليدية؛ إذ يراوح حجم مجموعة الخبراء غالباً بين ١٠ و١٨ خبيراً. وعلى

الرغم من صعوبة تطبيق مقاييس ثبات المسوح التقليدية عليها، فإن دراسات دلفي تتميز بدرجة صدق بنائي أعلى نظراً لمعرفة الباحث بالمبحوثين ولإمكانية مراجعة الاستجابات معهم. وعلاوة على ذلك، تتميز دراسات دلفي بتلاشي مشكلة عدم الاستجابة أو الانسحاب بين أفراد البحث وبثراء بياناتها. (المحيسن وبيومي والجابري، ٢٠٠٥).

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بالرجوع إلى آراء خبراء التخطيط حول الجوانب المستشفة من الدراسات السابقة (استبانة خبراء التخطيط)، وذلك بتوظيف مقياس رتبي (موافق جداً، موافق، غير موافق)، وتم إرسال الاستبانة بوساطة موقع www.questionpro.com على الرابط <http://questionpro.com/t/AJ1kaZPPUS> إلى مجموعة من خبراء التخطيط المكاني من خلال موقع Arab Urban، وهو موقع متخصص بالمخططين والمهتمين بالتخطيط.

والجدير بالذكر أن عدد الأشخاص الذين قاموا بتصفح الاستبانة أكثر من ١٠٠ مخطط متخصص من المهتمين بالتخطيط الإستراتيجي المكاني، بينما بلغ عدد المجيبين عن الاستبانة ٤٥، وتم استبعاد ٥ استبانات؛ لأنها لم تكمل جميع الأسئلة؛ فقد كانت الإجابة فقط عن الأسئلة الثلاثة الأولى؛ أي اقتصر عدد الاستبانات على ٤٠ فقط، وهو عدد مناسب جداً عند مقارنته بما أوصت به الأدبيات؛ حيث إن أسلوب دلفي – في الغالب – يستخدم حجم عينة بين ١٠ و ١٨ خبيراً.

تحليل البيانات:

أولاً – عرض البيانات:

بعد عرض الجوانب المستشفة التي تميز بها التخطيط الإستراتيجي المكاني على خبراء التخطيط، تم رصد آرائهم على نحو ما هو موضح في الجدول (٢)، ولإجراء العمليات الإحصائية (الإحصاء الوصفي) تم تحويل المقياس الرتبي إلى مقياس رقمي، وأخذت الرتب القيم التالية: موافق جداً = ٢، موافق = ١، غير موافق = – ٢.

الجدول (٢)
تكرارات إجابات الخبراء ووزن الإجابات للجوانب المستشفة المرتبطة بالتخطيط الإستراتيجي المكاني

الجوانب المستشفة	#	اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني	إجمالي عدد المجيبين عن المقياس الرتبي من ٤٠			الوزن
			موافق جداً	موافق	غير موافق	
الأهداف والغايات	١	● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر تقارباً في مستوى المعيشة والتقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة وتوطين الصناعة وتوزيع الخدمات. ● يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني في تحسين مستوى الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لرفع معدل النمو. ● يهتم التخطيط الإستراتيجي المكاني بالارتقاء بمستويات التنمية في الأقاليم، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في الجوانب المهمة المرتبطة بالارتقاء بمستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى التنمية المستدامة.	٢٤	١٥	-٢	٦١
	٢	● يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني في تشكيل التنمية المكانية من خلال تنسيق المخرجات المكانية لسياسات القطاعات المختلفة.	١٨	٢٢	٠	٥٨
	٣	● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني ذو غايات متنوعة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.	١٥	٢٥	٠	٥٥
	٤	●يسعى التخطيط الإستراتيجي المكاني لتعزيز التنمية المتوازنة. ● يعزز نهجاً شمولياً قائماً على المكان يغطي مختلف القطاعات والجهات. ● يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني على إظهار الهوية المكانية للأقاليم، ويوفر فرصة لتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات والأجهزة الحكومية رأسياً وأفقياً.	١٥	٢٥	٠	٥٥
	٥	● يحقق التخطيط الإستراتيجي المكاني التوازن مع الطبيعة؛ بحيث تدعم نشاطات التنمية واستعمالات الأراضي والنظم البيئية وتحترم وتحمي التنوع الحيوي البيئي. ● يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني في تحقيق اقتصاد معتمد على المكان فلا يتسبب باستهلاك المصادر الطبيعية، إضافة إلى تحقيق المساواة وخلق حالة من التساوي في الوصول إلى المصادر الاقتصادية والاجتماعية.	١٣	٢٧	٠	٥٣

تابع/ الجدول (٢)
تكرارات إجابات الخبراء ووزن الإجابات للجوانب المستشفة المرتبطة بالتخطيط الإستراتيجي المكاني

الجوانب المستشفة	#	اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني	إجمالي عدد المجيبين عن المقياس الرتبي من ٤٠			الوزن
			موافق جداً	موافق	غير موافق	
الأهداف والغايات	٦	● يسهم التخطيط الإستراتيجي المكاني في إنعاش التنمية الاقتصادية المكانية للحد من الفقر ولإفساح المزيد من فرص العمل وتوليد الدخل. ● البحث عن أنماط نمو جغرافي مستدام تكون أقل استهلاكاً للطاقة، وتساعد على إيجاد حالة من التوازن من خلال التوزيع المتوازن للسكان والخدمات على مستوى المناطق والأقاليم ودمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عمليات اتخاذ القرار.	١٤	٢٥	-٢	٥١
الخصائص	٧	● يتم التخطيط الإستراتيجي المكاني ضمن عملية متقنة ذات خطوات تكتيكية وقانونية أوسع لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي. ● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة، إضافة إلى كونه يعبر جغرافياً عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع.	١٨	٢١	-٢	٥٥
	٨	● التخطيط الإستراتيجي المكاني رؤى ملهمة تم إعدادها من خلال عمليات تعاونية بين مختلف الجهات والقطاعات. ● يتفق التخطيط الإستراتيجي المكاني مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية بوجه عام، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة.	١٦	٢٤	٠	٥٦
	٩	● يأتي التخطيط الإستراتيجي المكاني بشكل تنمية مستدامة ذات طابع إستراتيجي شامل أكثر من التخطيط لاستخدام الأراضي. ● يغطي هذا النوع من التخطيط مساحات كبيرة تتسم بالشمولية بين مختلف المناطق؛ مما يؤدي إلى تعزيز التعاون واستمرارية المشاركة المحلية والإقليمية ويؤكد حماية المواقع الطبيعية والاهتمام بالبيئة.	١٥	٢٣	-٤	٤٩
	١٠	● يوجه التخطيط الإستراتيجي المكاني العديد من الأنشطة ويتطلب مشاركة القطاعات والجهات التي تشترك في تلك الأنشطة.	١٤	٢٤	-٤	٤٨

تابع/ الجدول (٢)
تكرارات إجابات الخبراء ووزن الإجابات للجوانب المستشفة المرتبطة بالتخطيط الإستراتيجي المكاني

الجوانب المستشفة	#	اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني	إجمالي عدد المجيبين عن المقياس الرتبي من ٤٠			الوزن
			موافق جداً	موافق	غير موافق	
المخرجات	١١	● يركز التخطيط الإستراتيجي المكاني على نتائج واسعة تحددها الشراكة الإستراتيجية المحلية التي تشمل التنمية المستدامة بدلاً من المخرجات التقليدية.	١٩	٢٠	١	٥٧
	١٢	● تؤثر مخرجات التخطيط الإستراتيجي المكاني على القرارات في القطاعات المشاركة من خلال بناء صورة مشتركة للإستراتيجية ومجموعة من الحوافز والآليات ناتجة من التعاون والمشاركة، بما في ذلك استخدام الأراضي وتنظيم الخطط والسياسات.	١٧	٢٣	٠	٥٧
الشكل والطابع العام	١٣	● إستراتيجية تهتم بتحديد القضايا الحرجة المكانية وتحديد النتائج المرجوة من التنمية المكانية ضمن منهج واضح وذي تصور مكاني لأهداف القطاعات المشاركة؛ مما يحقق أبعاداً مهمة في عملية التنمية.	١٧	٢١	-٢	٥٣
الحدود	١٤	● يغطي التخطيط الإستراتيجي المكاني مساحات كبيرة يصعب تعريفها ولا تتضح إلا فيما بعد؛ أي بعد الانتهاء من وضع الإستراتيجيات.	١٤	٢٦	٠	٥٤
الإطار التخطيطي	١٥	● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني ذو نطاق واسع ويضم مجموعة مختلفة من الشركاء، وله دور بارز وفعال في ما يتعلق بإستراتيجيات المجتمع.	١٤	٢٥	-٢	٥١
الأطر المؤسسية والتنظيم	١٦	● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني نهج تعاوني مع مجموعة من الجهات والإدارات المعنية في إعداد إستراتيجيات المكانية يتسم بطابع الشراكة والمشاركة. ● يتصف التخطيط الإستراتيجي المكاني بأنه ذو تخطيط مركزي يقوم فيه المخططون بصورة مشتركة من حيث الإستراتيجيات ووضع السياسات.	١٣	٢٥	-٤	٤٧
المنهجية	١٧	●يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني على فهم القضايا الحرجة في اتجاهات التنمية وفقاً للمتغيرات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وأثر عملية التنمية على الوضع البيئي. ● يساعد أيضاً على تحليل بدائل التنمية بالاعتماد على البعد الإستراتيجي كمدخل للتحليل. إضافة إلى إيجاد بدائل تنموية مستدامة من الناحية البيئية والإستراتيجية.	١٣	٢٤	١	٤٩

تابع / الجدول (٢)
تكرارات إجابات الخبراء ووزن الإجابات للجوانب المستشفة المرتبطة بالتخطيط الإستراتيجي المكاني

الجوانب المستشفة	#	اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني	إجمالي عدد المجيبين عن المقياس الرتبي من ٤٠			الوزن
			موافق جداً	موافق	غير موافق	
المنهجية	١٨	● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني يتبع نهج الاستمرارية؛ أي عملية مستمرة من استعراض السياسات والخطط وتوظيفها بالشكل المناسب؛ مما يسهم في نشر التنمية. ● تتسم مراحله بالتعلم المتبادل وتقاسم المعلومات بين مختلف الجهات المشاركة في عملية التنمية؛ مما يساعد في تحقيق أهدافها الخاصة والمشتركة.	١٠	٢٨	٢	٤٦
	١٩	● يتفق في الشكل العام مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية.	٨	٢١	-٢	٣٥
النطاق الزماني	٢٠	● منظور طويل المدى يتصف بالتركيز على الرؤية الإستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة.	٨	٣١	-٢	٤٥
النطاق المكاني	٢١	● يركز على الأبعاد المكانية لمجموعة واسعة من سياسات القطاعات المختلفة من التنمية الاقتصادية والنقل وحماية البيئة.	٨	٣١	-٢	٤٥

ثانياً – وصف البيانات وتحليلها إحصائياً:

الجدول (٣)
مقاييس الإحصاء الوصفي للقيم الموزونة لتكرارات اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني وفقاً لإجابات الخبراء

عدد الحالات	أصغر قيمة	أعلى قيمة	الوسيط	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
٤٠	٣٥	٦١	٥٣	٥١,٤	٥,٤	-,٩٥٣

تبين بيانات مقاييس الإحصاء الوصفي للقيم الموزونة لآراء الخبراء في الجدول السابق أن هناك تجانساً كبيراً بين آراء الخبراء في الجوانب المستشفة من الدراسات السابقة. فعند مراجعة قيمة المتوسط الحسابي (mean) والوسيط (Median)، يتضح أن هناك تشابهاً كبيراً بينهما، بالإضافة إلى أن قيمة الانحراف المعياري أقل بكثير من

قيم المتوسط والوسيط، ويؤيد ذلك قيمة معامل الالتواء (Skewness) التي أظهرت أن هناك قيماً منخفضة جداً ولم تقترب من (٣)؛ أي أن التجانس كبير.

من أجل تصنيف الاعتبارات بحسب أهميتها تم توظيف توزيعها البياني الطبيعي على نحو ما هو مبين في الشكل التالي:

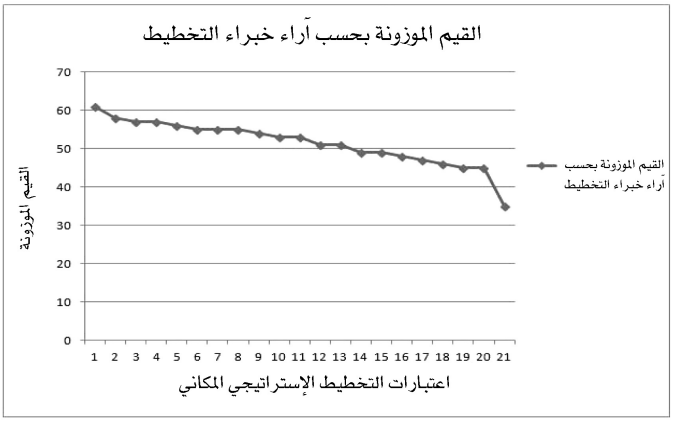

شكل (١) – التوزيع الطبيعي لتكرارات اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني وفقاً لإجابات الخبراء

يلاحظ من الشكل (١) أنه يمكن تصنيف اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني وفقاً للقيم الموزونة لإجابات الخبراء إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

الجدول (٤)

تصنيف اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني بناء على القيم الموزونة لإجابات الخبراء

التنصيف	عدد اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني
اعتبارات مهمة جداً (القيمة الموزونة أكبر أو تساوي ٥٧)	٤
اعتبارات مهمة (القيمة الموزونة بين ٥٦ – ٥٢)	١٠
اعتبارات أقل أهمية (القيمة الموزونة اصغر من ٥٢)	٧
المجموع	**٢١**

يبين الجدول السابق (٤) أن هناك ثلاث فئات عند تصنيف اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني بناء على القيم الموزونة لإجابات الخبراء: **الفئة الأولى** اعتبارات مهمة جداً انحصرت بين ٦١–٥٧، وهي أربعة اعتبارات تتركز في عدد من الجوانب، هي:

١ – **الأهداف والغايات،** وتشمل الاعتبارات التالية:

- التخطيط الإستراتيجي المكاني يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر تقارباً في مستوى المعيشة والتقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة وتوطين الصناعة وتوزيع الخدمات.
- يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني في تحسين مستوى الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لرفع معدل النمو.
- يهتم التخطيط الإستراتيجي المكاني بالارتقاء بمستويات التنمية في الأقاليم، وذلك من خلال تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى التنمية المستدامة. ويساعد في تشكيل التنمية المكانية من خلال تنسيق المخرجات المكانية لسياسات القطاعات المختلفة.

٢ – **الخصائص،** وتتضمن اعتبارين:

- يتم التخطيط الإستراتيجي المكاني ضمن عملية متقنة ذات خطوات تكتيكية وقانونية أوسع لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.
- إن التخطيط الإستراتيجي المكاني وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة، إضافة إلى كونه يعبر جغرافياً عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع.

٣ – **المخرجات،** وتشمل الاعتبارات التالية:

- يركز التخطيط الإستراتيجي المكاني على نتائج واسعة تحددها الشراكة الإستراتيجية المحلية التي تشمل التنمية المستدامة بدلاً من المخرجات التقليدية.

- تؤثر مخرجاته على القرارات في القطاعات المشاركة من خلال بناء صورة مشتركة للإستراتيجية ومجموعة من الحوافز والآليات ناتجة من التعاون والمشاركة، بما في ذلك استخدام الأراضي وتنظيم الخطط والسياسات.

بينما تأتي في **الفئة الثانية** من حيث الأهمية اعتبارات راوحت قيمها الموزونة بين ٥٢ و ٥٦، وهي عشرة اعتبارات في عدد من الجوانب، هي:

١ – **الأهداف والغايات**، تتضمن عدداً من الاعتبارات، تتلخص في الآتي:

- إن التخطيط الإستراتيجي المكاني ذو غايات متنوعة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- يسعى التخطيط الإستراتيجي المكاني إلى تعزيز التنمية المتوازنة.
- تعزيز نهج شمولي قائم على المكان يغطي مختلف القطاعات والجهات.
- يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني على إظهار الهوية المكانية للأقاليم، ويوفر فرصة لتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات والأجهزة الحكومية رأسياً وافقياً.
- يحقق التخطيط الإستراتيجي المكاني التوازن مع الطبيعة؛ بحيث تدعم نشاطات التنمية واستعمالات الأراضي والنظم البيئية وتحترم التنوع الحيوي البيئي وتحميه.
- يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني في تحقيق اقتصاد معتمد على المكان؛ فلا يتسبب باستهلاك المصادر الطبيعية. إضافة إلى تحقيق المساواة وإيجاد حالة من التساوي في الوصول إلى المصادر الاقتصادية والاجتماعية.
- يسهم في إنعاش التنمية الاقتصادية المكانية للحد من الفقر ولإفساح المزيد من فرص العمل وتوليد الدخل.
- البحث عن أنماط نمو جغرافي مستدام يكون أقل استهلاكاً للطاقة ويساعد على إيجاد حالة من التوازن من خلال التوزيع المتوازن

للسكان والخدمات على مستوى المناطق والأقاليم ودمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عمليات اتخاذ القرار.

٢ – **الخصائص،** وتشمل الاعتبارات التالية:

- التخطيط الإستراتيجي المكاني رؤى ملهمة، تم إعدادها من خلال عمليات تعاونية بين مختلف الجهات والقطاعات.
- يتفق التخطيط الإستراتيجي المكاني مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية بوجه عام، التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة.
- يأتي التخطيط الإستراتيجي المكاني بشكل تنمية مستدامة ذات طابع إستراتيجي شامل أكثر من التخطيط لاستخدامات الأراضي.
- يغطي هذا النوع من التخطيط مساحات كبيرة تتسم بالشمولية بين مختلف المناطق؛ مما يؤدي إلى تعزيز التعاون واستمرارية المشاركة المحلية والإقليمية، ويؤكد حماية المواقع الطبيعية والاهتمام بالبيئة.
- يوجه التخطيط الإستراتيجي المكاني العديد من الأنشطة، ويتطلب مشاركة القطاعات والجهات التي تشترك في تلك الأنشطة.

٣ – **الشكل والطابع العام،** وتضمن عدداً من الاعتبارات التي تتركز في الآتي:

- إستراتيجية تهتم بتحديد القضايا الحرجة المكانية وتحديد النتائج المرجوة من التنمية المكانية ضمن منهج واضح وذي تصور مكاني لأهداف القطاعات المشاركة؛ مما يحقق أبعاداً مهمة في عملية التنمية.

٤ – **الحدود،** وتضمنت الآتي:

- يغطي التخطيط الإستراتيجي المكاني مساحات كبيرة يصعب تعريفها ولا تتضح إلا فيما بعد؛ أي بعد الانتهاء من وضع الإستراتيجيات.

٥ – **الإطار التخطيطي،** وتضمن ما يأتي:

- إن التخطيط الإستراتيجي المكاني ذو نطاق واسع، ويضم مجموعة مختلفة من الشركاء، وله دور بارز وفعال في ما يتعلق بإستراتيجيات المجتمع.

بينما كانت بقية اعتبارات التخطيط الإستراتيجي المكاني في **الفئة الثالثة** أقل من حيث الأهمية، وكانت سبعة اعتبارات، شملت:

١ – **الأطر المؤسسية والتنظيم**، وتضمنت الاعتبارات الآتية:

- إن التخطيط الإستراتيجي المكاني نهج تعاوني مع مجموعة من الجهات والإدارات المعنية في إعداد الإستراتيجيات، يتسم بطابع الشراكة والمشاركة.
- يتصف التخطيط الإستراتيجي المكاني بأنه ذو تخطيط مركزي يقوم فيه المخططون بصورة مشتركة من حيث الإستراتيجيات ووضع السياسات.

٢ – **المنهجية**، وشملت عدداً من الاعتبارات، هي:

- يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني على فهم القضايا الحرجة في اتجاهات التنمية وفقاً للمتغيرات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وأثر عملية التنمية على الوضع البيئي.
- يساعد أيضاً على تحليل بدائل التنمية بالاعتماد على البعد الإستراتيجي كمدخل للتحليل. إضافة إلى إيجاد بدائل تنموية مستدامة من الناحية البيئية والإستراتيجية.
- إن التخطيط الإستراتيجي المكاني يتبع نهج الاستمرارية في عملية مستمرة من استعراض السياسات والخطط وتوظيفها بالشكل المناسب؛ مما يسهم في نشر التنمية.
- تتسم مراحله بالتعلم المتبادل وتقاسم المعلومات بين مختلف الجهات المشاركة في عملية التنمية؛ مما يساعد في تحقيق أهدافها الخاصة والمشتركة.
- يتفق في الشكل العام مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية.

٣ – **النطاق الزماني**، وتضمن الآتي:

- إن التخطيط الإستراتيجي المكاني منظور طويل المدى، يتصف بالتركيز على الرؤية الإستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة.

٤ – **النطاق المكاني**، وتضمن الآتي:

- يركز التخطيط الإستراتيجي المكاني على الأبعاد المكانية لمجموعة واسعة من سياسات القطاعات المختلفة من التنمية الاقتصادية والنقل وحماية البيئة.

النتائج:

١ – توصلت الدراسة من خلال مراجعة تفصيلية للدراسات السابقة إلى أن عشرة جوانب تكون عملية التخطيط الإستراتيجي المكاني، هي:
الأهداف والغايات، الخصائص، المخرجات، الشكل والطابع العام، الحدود، الإطار التخطيطي، الأطر المؤسسية والتنظيم، المنهجية.

٢ – بينت الدراسة أن هناك قلة في الدراسات المحلية والعربية التي تناولت التخطيط الإستراتيجي المكاني، كما أن المكتبة العربية مازالت تفتقر إلى الدراسات المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي المكاني؛ مما استدعى أن تكون هذه الدراسة العلمية تفصيلية تعنى بالتخطيط الإستراتيجي المكاني بالدرجة الأولى.

٣ – وضحت الدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن هناك جوانب عديدة، تميز بها التخطيط الإستراتيجي المكاني عن تخطيط استخدامات الأراضي، وهذه الجوانب تتلخص في النقاط التالية:

أ – كمنظور فهو طويل المدى يتصف بالتركيز على الرؤية الإستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة.

ب – أما من حيث التركيز فيركز التخطيط الإستراتيجي المكاني على الأبعاد المكانية لمجموعة واسعة من سياسات القطاعات المختلفة من التنمية الاقتصادية والنقل وحماية البيئة.

ج – بينما هو – كإستراتيجية – يهتم بتحديد القضايا الحرجة المكانية وتحديد النتائج المرجوة من التنمية المكانية ضمن

منهج واضح، وذي تصور مكاني لأهداف القطاعات المشاركة؛ مما يحقق أبعاداً مهمة في عملية التنمية.

د – من حيث البدائل التنموية يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني على تحليل بدائل التنمية بالاعتماد على البعد الإستراتيجي كمدخل للتحليل، إضافة إلى أنه يساعد على إيجاد بدائل تنموية مستدامة من الناحية البيئية والإستراتيجية.

هـ – كما أنه يؤثر على القرارات في القطاعات المشاركة من خلال بناء صورة مشتركة للإستراتيجية ومجموعة من الحوافز والآليات ناتجة من التعاون والمشاركة، بما في ذلك استخدام الأراضي وتنظيم الخطط والسياسات.

و – يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني على إظهار الهوية المكانية للأقاليم، ويوفر فرصة لتحسين التنسيق بين مختلف قطاعات الحكومة وأجهزتها رأسياً وأفقياً.

ز – التخطيط الإستراتيجي المكاني – كمنهج – فهو نهج تعاوني مع مجموعة من الجهات والإدارات المعنية في إعداد الإستراتيجيات المكانية يتسم بطابع الشراكة والمشاركة.

ح – يأتي التخطيط الإستراتيجي المكاني بشكل تنمية مستدامة ذات طابع إستراتيجي شامل، أكثر من التخطيط لاستخدام الأراضي ويؤكد حماية المواقع الطبيعية والاهتمام بالبيئة.

ط – يسعى التخطيط الإستراتيجي المكاني لتحقيق التوازن الإقليمي؛ بحيث لا يكون هناك تأثيرات سلبية على نمو وتطور الأقاليم أو المناطق المجاورة كاستنزاف الإمكانات التنموية أو هدر الموارد.

ي – يحقق التخطيط الإستراتيجي المكاني الارتقاء بمستويات التنمية في الأقاليم، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في الجوانب

المهمة المرتبطة بالارتقاء بمستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى التنمية المستدامة.

٤ – أظهرت مراجعة الدراسات السابقة أن العينة عند استخدام أسلوب دلفي تراوح بين ١٠ – ٢٠ خبيراً، ولكن الدراسة أُجريت على عينة مقدارها ٤٠ خبيراً؛ مما يُعطي مصداقية وقيمة كبرى للنتائج.

٥ – أمكن التوصل إلى تعريف للتخطيط الإستراتيجي المكاني يعكس الأبعاد المكانية التي افتقرت إليها كثير من الدراسات السابقة؛ حيث يعرف التخطيط الإستراتيجي المكاني بأنه **منظور بعيد المدى يركز على الحيز المكاني بجميع مستوياته: المحلية والإقليمية والوطنية برؤية إستراتيجية شاملة للقضايا المهمة والحرجة من جميع جوانبها: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمنهجية واضحة، يشترك في وضعها أصحاب المصلحة بالوصول إلى تنمية مكانية مستدامة.**

٦ – بينت الدراسة أن هناك تجانساً كبيراً بين آراء الخبراء في الجوانب المستشفة من الدراسات السابقة بناءً على مقاييس الإحصاء الوصفي؛ مما يدل على أهمية هذه الجوانب التي تمثل الخطوط العريضة للتخطيط الإستراتيجي المكاني.

٧ – توصلت الدراسة إلى تصنيف الاعتبارات المهمة بالتخطيط الإستراتيجي المكاني إلى ثلاث فئات؛ حيث تمثل الفئة الأولى الاعتبارات المهمة جداً، بينما تمثل الفئة الثانية الاعتبارات المهمة، وتمثل الفئة الثالثة الاعتبارات الأقل أهمية. بناءً على كل ما سبق تقترح الدراسة تطبيق النموذج التالي للتخطيط الإستراتيجي المكاني في المملكة العربية السعودية، على نحو ما هو موضح في الجدول (٥).

الجدول (٥)
نموذج مقترح للتخطيط الإستراتيجي المكاني في المملكة العربية السعودية

مستوى الأهمية	الجانب	الاعتبارات
مهمة جداً	الأهداف والغايات	● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر تقارباً في مستوى المعيشة والتقليل من الاتجاهات التلقائية في مجال الهجرة وتوطين الصناعة وتوزيع الخدمات. ● يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني في تحسين مستوى الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لرفع معدل النمو. ● يهتم التخطيط الإستراتيجي المكاني بالارتقاء بمستويات التنمية في الأقاليم، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في الجوانب المهمة المرتبطة بالارتقاء بمستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى التنمية المستدامة. ● يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني في تشكيل التنمية المكانية من خلال تنسيق المخرجات المكانية لسياسات القطاعات المختلفة.
	الخصائص	● يتم التخطيط الإستراتيجي المكاني ضمن عملية متقنة ذات خطوات تكتيكية وقانونية أوسع لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي. ● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة، إضافة إلى كونه يعبر جغرافياً عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع.
	المخرجات	● يركز التخطيط الإستراتيجي المكاني على نتائج واسعة تحددها الشراكة الإستراتيجية المحلية التي تشمل التنمية المستدامة بدلاً من المخرجات التقليدية. ● تؤثر مخرجات التخطيط الإستراتيجي المكاني على القرارات في القطاعات المشاركة من خلال بناء صورة مشتركة للإستراتيجية ومجموعة من الحوافز والآليات ناتجة من التعاون والمشاركة، بما في ذلك استخدام الأراضي وتنظيم الخطط والسياسات.
مهمة	الأهداف والغايات	● أن التخطيط الإستراتيجي المكاني ذو غايات متنوعة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ● يسعى التخطيط الإستراتيجي المكاني لتعزيز التنمية المتوازنة. ● تعزيز نهج شمولي قائم على المكان يغطي مختلف القطاعات والجهات. ● يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني على إظهار الهوية المكانية للأقاليم، ويوفر فرصة لتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات والأجهزة الحكومية رأسياً وأفقياً. ● يحقق التخطيط الإستراتيجي المكاني التوازن مع الطبيعة؛ بحيث تدعم نشاطات التنمية واستعمالات الأراضي والنظم البيئية وتحترم التنوع الحيوي البيئي وتحميه. ● يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني في تحقيق اقتصاد معتمد على المكان، فلا يتسبب باستهلاك المصادر الطبيعية. إضافة إلى تحقيق المساواة وإيجاد حالة من التساوي في الوصول إلى المصادر الاقتصادية والاجتماعية. ● يسهم التخطيط الإستراتيجي المكاني في إنعاش التنمية الاقتصادية المكانية للحد من الفقر ولإفساح المزيد من فرص العمل وتوليد الدخل. ● البحث عن أنماط نمو جغرافي مستدام تكون أقل استهلاكاً للطاقة وتساعد على إيجاد حالة من التوازن من خلال التوزيع المتوازن للسكان والخدمات على مستوى المناطق والأقاليم ودمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عمليات اتخاذ القرار.

تابع/ الجدول (٥)
نموذج مقترح للتخطيط الإستراتيجي المكاني في المملكة العربية السعودية

مستوى الأهمية	الجانب	الاعتبارات
مهمة	الخصائص	● التخطيط الإستراتيجي المكاني رؤى ملهمة تم إعدادها من خلال عمليات تعاونية بين مختلف الجهات والقطاعات. ● يتفق التخطيط الإستراتيجي المكاني مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية بوجه عام، التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة مع مساهمة المجموعات وأصحاب المصلحة. ● يأتي التخطيط الإستراتيجي المكاني بشكل تنمية مستدامة ذات طابع إستراتيجي شامل أكثر من التخطيط لاستخدام الأراضي. ● يغطي هذا النوع من التخطيط مساحات كبيرة تتسم بالشمولية بين مختلف المناطق؛ مما يؤدي إلى تعزيز التعاون واستمرارية المشاركة المحلية والإقليمية، ويؤكد حماية المواقع الطبيعية والاهتمام بالبيئة. ● يوجه التخطيط الإستراتيجي المكاني العديد من الأنشطة ويتطلب مشاركة القطاعات والجهات التي تشترك في تلك الأنشطة.
	الشكل والطابع العام	● الإستراتيجية تهتم بتحديد القضايا الحرجة المكانية وتحديد النتائج المرجوة من التنمية المكانية ضمن منهج واضح وذي تصور مكاني لأهداف القطاعات المشاركة؛ مما يحقق أبعاداً مهمة في عملية التنمية.
	الحدود	● يغطي التخطيط الإستراتيجي المكاني مساحات كبيرة يصعب تعريفها ولا تتضح إلا فيما بعد؛ أي بعد الانتهاء من وضع الإستراتيجيات.
	الإطار التخطيطي	● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني ذو نطاق واسع، ويضم مجموعة مختلفة من الشركاء، وله دور بارز وفعال في ما يتعلق بإستراتيجيات المجتمع.
مهمة	الأطر المؤسسية والتنظيم	● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني نهج تعاوني مع مجموعة من الجهات والإدارات المعنية في إعداد الإستراتيجيات المكانية يتسم بطابع الشراكة والمشاركة. ● يتصف التخطيط الإستراتيجي المكاني بأنه ذو تخطيط مركزي يقوم فيه المخططون بصورة مشتركة من حيث الإستراتيجيات ووضع السياسات.
	المنهجية	● يساعد التخطيط الإستراتيجي المكاني على فهم القضايا الحرجة في اتجاهات التنمية وفقاً للمتغيرات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وأثر عملية التنمية على الوضع البيئي. ● يساعد أيضاً على تحليل بدائل التنمية بالاعتماد على البعد الإستراتيجي كمدخل للتحليل. إضافة إلى إيجاد بدائل تنموية مستدامة من الناحية البيئية والإستراتيجية. ● إن التخطيط الإستراتيجي المكاني يتبع نهج الاستمرارية في عملية مستمرة من استعراض السياسات والخطط وتوظيفها بالشكل المناسب؛ مما يسهم في نشر التنمية. ● تتسم مراحله بالتعلم المتبادل وتقاسم المعلومات بين مختلف الجهات المشاركة في عملية التنمية؛ مما يساعد في تحقيق أهدافهم الخاصة والمشتركة. ● يتفق في الشكل العام مع الإستراتيجيات الإقليمية المكانية.
	النطاق الزماني	● منظور طويل المدى يتصف بالتركيز على الرؤية الإستراتيجية وإشراك أصحاب المصلحة.
	النطاق المكاني	● يركز على الأبعاد المكانية لمجموعة واسعة من سياسات القطاعات المختلفة من التنمية الاقتصادية والنقل وحماية البيئة.

بناء على ما سبق، توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة تبني النموذج السابق للتخطيط الإستراتيجي المكاني في المملكة العربية السعودية من قبل الجهات والمؤسسات المهتمة بالتخطيط الإستراتيجي بصورة عامة في المملكة والتخطيط المكاني بصورة خاصة.
- لتطبيق النموذج المقترح بصورة عملية يوصى بإنشاء هيئة عليا للتخطيط الإستراتيجي المكاني على المستوى الوطني، مرتبطة مباشرة بمجلس الوزراء، تتولى مهام التخطيط الإستراتيجي المكاني؛ لتتضافر فيها الجهود المبعثرة حالياً؛ بحيث تكون ممثلة من القطاعات العامة والخاصة المهتمة بالتخطيط التنموي الإستراتيجي، على أن تكون خططها الإستراتيجية المكانية ملزمة ونافذة على القطاعات.
- أن تجرى دراسة تقارن محتوى الخطط الإستراتيجية الوطنية السعودية مع النموذج الذي تمت صياغته للتخطيط الإستراتيجي المكاني في هذه الدراسة.
- إجراء دراسات تتناول موضوع التخطيط الإستراتيجي المكاني في المملكة العربية السعودية لإثراء هذا الموضوع الذي أصبح أحد أبرز أساليب التخطيط في الدول المتقدمة.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- ادريخ، مجد عمر. (٢٠٠٥). إستراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
- الجارالله، أحمد جارالله؛ الربح، حسين. (٢٠١٣). مفردات البعد المكاني في الخطط الإستراتيجية بالمملكة العربية السعودية: منهج تحليل محتوى. بحث مقدم للنشر في مجلة رؤى إستراتيجية. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.
- العقيلي، محمود. (٢٠٠٩). مراكز النمو ودورها في التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. المملكة العربية السعودية.
- العساف، صالح.(٢٠١٠). "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"، مكتبة العبيكان. ص١٧٩. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- الغامدي، عبدالله. (٢٠١٢). التوزيع الإقليمي للمدن في المملكة العربية السعودية. مجلة الدارة. العدد الثاني. الرياض المملكة العربية السعودية.
- القحطاني، هند حسن. (٢٠١٠). رؤية إستراتيجية لتخطيط المنطقة المركزية لمدينة مكة المكرمة دراسة مسحية. جامعة الدمام. المملكة العربية السعودية.
- الهذلول، صالح؛ السيد، عبدالرحمن. (٢٠٠١). المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية، مجلة جامعة الملك سعود. م١٣. العمارة والتخطيط. ص ص ١–٣٧. الرياض.
- المحيسن، إبراهيم؛ وآخرون. (٢٠٠٥). استشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة. تطبيق السلاسل الزمنية. جامعة طيبة. المدينة المنورة.

- اليوسف، محمد؛ النفاعي، خالد. (٢٠٠٣). مراكز النمو بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع المكاني: قضايا نظرية وتطبيقية. اللقاء الثالث للجغرافيين العرب. جامعة الملك سعود. الرياض.
- جامعة الملك عبدالعزيز. (٢٠٠٧). التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية للمدن. سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة. الإصدار الخامس عشر.
- حبتور، عبدالعزيز صالح. (٢٠٠٤). الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير. دار المسير للنشر والتوزيع: الأردن.
- عبيدات، تركي. (٢٠٠٥). التخطيط الإستراتيجي: مفهومه وإطاره الإرشادي ومراحله المختلفة. جامعة العلوم والتكنولوجيا. الأردن.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Adams, Neil, and others. (2005). Regional Development and Spatial Planning in an Enlarged European Union, Ulster University, London, United Kingdom.
- Albrechts, Louis. (2004). Strategic (spatial) planning reexamined, Catholic University of Leuven, Belgium.
- Allmendinger, Phil, and Haughton, Graham. (2010). Spatial planning, devolution, and new planning spaces, England.
- Armstrong, J. S. and Brodie, R. J. (1999). Forecasting for marketing. In: Hooley, G. J. and Hussey, M. K. (eds.) Quantitative Methods in Marketing, (2nd ed.), London: International Thompson Business Press, pp: 92-119.
- Bussadori, Virna. (2011). Territorial Cohesion and Spatial Planning Considerations and implications on the local level, Autonomous Province of Bolzano.
- Dabinett, Gordon. (2009). Strategic Spatial Planning and the Promotion of Territorial Cohesion, University of Sheffield, UK.
- Gallen, Nick, and others. (2008). Introduction to Rural Planning, United State of America.
- Godet, M. (1991). From Anticipation to Action. Paris: UNESCO.

- Jones Mark & Williams, Richard. (2001). The European Dimension of British Planning, Newcastle University, Newcastle upon Tyne, United Kingdom.
- Ministry of Environment. (2007). Building Competitive Cities, New Zealand.
- Okoli, C. and Pawlowski, S. D. (2004). The Delphi method as a research tool: an example, design considerations and application. Information and Management, pp: 42, 15-29.
- Olesen, Kristian. (2011). Strategic Spatial Planning in Transition A Case Study of Denmark, Aalborg University Denmark.
- Ono, R. and Wedemeyer, D. J. (1994). Assessing the validity of the Delphi technique. Futures, PP: 289-304.
- UNITED NATIONS. (2008). Spatial Planning - Key Instrument for Development and Effective Governance with Special Reference to Countries in Transition, New York and Geneva. pp: 2-6.